آثار الانامل

واستخدامها في مصر للدلالة على المجرمين

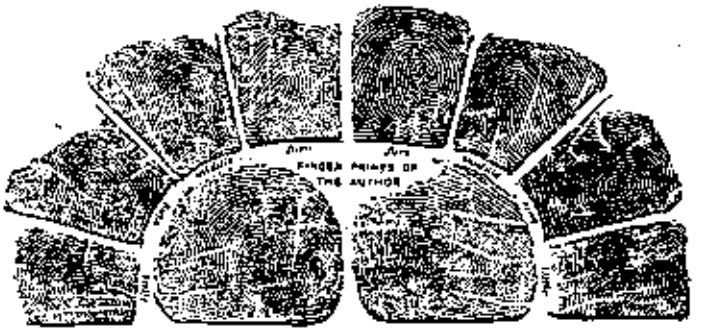

لم تبقَ بنا حاجة لوصف آثار الانامل وكيفية اهتداء العالم فرنسيس غالتون الى استخدامها في الدلالة على المجرمين بعد ما كتبناهُ قبلاً في هذا الموضوع . وقد عرف قرّاء المقتطف ان هذا العالم الشهير زار القطر المصري في الشتاء الماضي وتفضّل بزيارتنا مرارًا وهو شيخ كبير السنّ في الثامنة والسبعين من عمره لكنهُ في همّة الشبان. فلم يكد يأتي العاصمة حتى بحث عن استخدام طريقتهِ فيها للدلالة على المجرمين كما استخدمت في بلدان اخرى فوجد ان سعادة هارفي باشا حكمدار العاصمة يستخدمها لهذه الغاية وكتب في ذلك مقالةً ضافية في مجلة القرن التاسع عشر الانكليزية ابان فيها كيفية استعمال طريقتهِ في هذا القطر وقال فيها ما ترجمتهُ

والآن أتكلم عن المكان الذي تستعمل فيهِ هذه الطريقة في القاهرة وهو مثالٌ في النظام والفائدة. ومما يحسن ذكرهُ في هذا المقام ان هارفي باشا ادخل هذه الطريقة ونظّم استعمالها من تلقاء نفسهِ . والآن يُطلَب من البوليس معرفة شخصية المتهمين الذين تتعذّر معرفة شخصيتهم وقد استخدم هذا النظام منذ سنة ١٨٩٧ مع نظام القياس ولكنهُ لم يتطرّق فيهما

وبلغ عدد المجرمين الذين طُبِعَت آثار اناملهم ٢٠٨٣٦ نفسًا سنة ١٨٩٩ وهم ١٨٥٨٢ من الرجال و٦٦١ من النساء و١٥٩٣ من الاولاد وآثار كل انسان مطبوعة على ورقة خاصة بهِ وعليها قياسهُ ووصف مزاياهُ الشخصية واسمهُ وجرائمهُ . وهذه الاوراق مرتبة في ٢٤٣ درجًا واوراق كل درج مرتبة حسب نوع الآثار . وهناك اربعة من المستخدمين يبدهم هذه الاوراق وهم غاية في الذكاء والهمة وقد امتحنتهم لارى في كم من الوقت يعرفون اسم انسان لو رأوا آثار انامله فكنت استخرج ورقة من الاوراق المزدوجة واريهم ما عليها من الآثار واطلب منهم

ان يجدوا اسم صاحبها فوجدت انهم كانوا يعرفون الشخص في اقل من دقيقة وعرفوهُ مرة في احدى عشرة ثانية من الزمان

وقد افادت هذه الطريقة فائدة جليلة في القطر المصري فلم يعد المجرم يستفيد من تغيير اسمهِ ولا يتضرّ غيرهُ اذا كان اسمهُ شبيهًا باسم رجل مجرم. والذين تحت مراقبة البوليس صاروا يُعرَفون اذا هربوا وبُحث عنهم بهذه الطريقة . وقد حدث في سجون مصر ان انسانًا محكومًا عليهِ بالعقاب سنين كثيرة أُطلق سبيلهُ بدل انسان آخر محكوم عليهِ بالعقاب مدة قصيرة لما انتهت مدة عقاب هذا لان اسميهما متماثلان . ولم يُكتشف هذا المكين الاَّ حينما اثبتت آثار انامله انهُ غير الرجل الذي أُطلق خطأً او عمدًا مثال ذلك انهُ كان في سجن الحوض المرصود رجلان اسم كل منهما حسن محمد احدهما محكوم عليهِ بالسجن شهر ولما انقضى الشهر وذلك في ٢٨ دسمبر سنة ١٨٩٨ أُطلق حسن محمد الاول المحكوم عليهِ بالسجن سنة وأُبقي الثاني في السجن . وامثال ذلك كثيرة منها ان رجلاً ارمنيًّا اسمهُ باغوص سنوسيان حكم عليهِ بالسجن مدة قصيرة لجريمة حقيرة فرضي ان يبقى في السجن بدل ارمني آخر اسمهُ كرنك مردليان كان قد حكم عليهِ بالسجن مدة طويلة . ولم تعرف ادارة السجون ذلك الاَّ بعد ان قيس باغوص سنوسيان ثانية وطبعت آثار انامله حينما أُريد اخراجهُ من السجن فوجد قياسهُ مختلفًا عن قياسهِ الاول وآثار انامله مختلفة عن آثارهِ الاولى . وسُئلت ادارة تحقيق الشخصية في ذلك فوجدت ان هذه الآثار هي آثار كرنك مردليان لا باغوص سنوسيان وفُتش عن هذا الرجل وقُبض عليهِ فوجد ان الآثار الاولى آثارهُ حقيقة لا آثار باغوص

ويستعمل هذا التحقيق الآن لمعرفة سوابق الخفراء وسوابق الخدم وفائدتهُ جلّى ولا سيما في القطر المصري حيث تتشابه الاسماء كثيرًا ويسهل على الشخص الواحد ان يغير اسمهُ مرارًا

ويظهر من مقالة المستر غالتون ان تحقيق الشخصية بآثار الآثار صار كثير الاستعمال في بلاد الهند فكل الذين يقبضون المعاش تحفظ آثار انامله حتى لا يُبدلوا بغيرهم عن خطاء او عن عمد . وكل الذين يسجّلون اوراقًا لتثبت شخصيتهم بآثار أناملهم بدل خطوطهم حتى يستحيل عليهم انكار ما فعلوهُ . ويعتمد على آثار الانامل في كثير من دوائر الحكومة . واذا طُرد رجل من خدمة مصلحة المساحة لسوء سلوكهِ رُسمت آثار انامله بالزنكوغرافيا وطبعت على الورق ووزعت على فروع تلك المصلحة حتى اذا اتاها يطلب خدمةً عرفتهُ ولم تستخدمهُ

هذا وقد علمنا نحن من حكمدارية البوليس في العاصمة ان الرجال يقاسون وقتما تطبع آثار انامله واما النساء فيكتفى بآثار انامليهنَّ لكي لا تعرّى ابدانهنَّ وكذلك الصغار يكتفى

بآثار انامليهم لان قياسهم يختلف بسبب نموهم . وقد ظهرت فائدة آثار الانامل في معرفة السوابق ظهوراً جلياً مثال ذلك ان رجلاً ضُبط في سرقة بطنطا في ٢٦ مايو سنة ١٨٩٨ وادّعى ان اسمهُ علي وهبه السوداني ولكونهِ غريباً قيس وطبعت آثار انامليهِ وارسلت الى قلم تحقيق الشخصية في مصر للكشف عن سوابقهِ فاتضح لدى الكشف ان آثارهُ معروفة قبلاً وان الاسم الذي ادعاهُ هو غير الاسماء التي كان يدّعيها قبلاً وان لهُ خمس سوابق معروفة عند الحكومة ثلاثاً منها سرقات ادّعى في الاولى منها ان اسمهُ محمد حسن جعفر وفي الثانية ان اسمهُ جعفر عبده البربري وفي الثالثة ان اسمهُ حسن جعفر . وفي ١٩ يونيو من تلك السنة وردت من الاسكندرية اثار انامل رجل اسمهُ خليل علي وهبه ولدى البحث عنها وجد انهُ هو محمد حسن جعفر او جعفر علي البربري او علي وهبه السوداني ولم يكن يُعلَم حينئذٍ انهُ هرب من طنطا فسئلت مديرية طنطا عنهُ فورد الجواب منها انهُ هرب من السجن حقيقةً وحكم عليهِ غيابياً وكانت المديرية آخذة في البحث عنهُ ولما أُتي بهِ الى المحاكمة انكر ان لهُ سوابق وطلبت النيابة تأجيل الدعوى وجيء بواحد من قلم المقاسات الى المحكمة لتحقيق شخصيتهِ فلما قيس ثبت بالدليل الغياني انهُ هو صاحب السوابق المتقدمة وحكم عليهِ بالسجن سنة ثم استأنف فحكم عليهِ بالسجن سنتين

ولما قيس هذا الرجل في محكمة طنطا كان فيها رجل يدعى ان اسمهُ جريجيرج هرمان متهم بسرقة وكان قلم تحقيق الشخصية قد اثبت ان اسمهُ يعقوب بلال حيم وان لهُ سابقة في السرقة وحكم عليهِ بسببها في ٢ ابريل سنة ١٨٩٨ بصير فانكم ذلك كلهُ فلما ثبتت شخصية الرجل الاول في المحكمة امامهُ واقترب منهُ مستخدم قلم المقاييس ليحقق شخصيتهُ قاطعهُ قائلاً لا فائدة من الاستمرار على الانكار واعترف باسمهِ الاول ولسوابقهِ فحينئذٍ طلبت المحكمة من المستخدم المشار اليهِ ان يبقى فيها حتى ختام الجلسة فاعترف كثيرون من المجرمين بسوابقهم لانهم رأوا انكارها قد صار ضرباً من العبث

ومن هذا القبيل انهُ أُفرج عن رجل اسمهُ ابرهيم حسن خضر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٨ وكان محبوساً في سجن طنطا ولم يوضع تحت مراقبة البوليس حين الافراج عنهُ وأُرسل قياسهُ وآثارهُ الى مصر فوجد حالاً ان هذا الرجل حكم عليهِ ثلاث مرات بالوضع تحت مراقبة البوليس في الاولى اربع سنوات وكان اسمهُ حينئذٍ محمد محمد الاشول وفي الثانية سنتين وكان اسمهُ ابرهيم محمد الطوخي وفي الثالثة سنتين ايضاً وكان اسمهُ ابرهيم محمد

وظهرت فائدتها ايضاً في تبرئة الابرياء من السوابق التي يحكم بها عليهم خطأً فقد قرّر

قلم السوابق القضائي لمجرم احدى عشرة سابقة لكن قلم الفحص الانثربولوجي (اي الفحص بالقياس وآثار الانامل) اثبت ان تلك السوابق ليست لهُ بل لغيرهِ وان الجريمة التي ارتكبها حينئذٍ هي الاولى

ومن اكبر فوائدهِ سرعة تحقيق الشخصية فانهُ اذا قُبض على مجرم الآن في اية جهة كانت من القطر المصري وأُرسلت مقاساتهُ وآثارهُ الى قلم تحقيق الشخصية في العاصمة تعلم شخصيتهُ وما اذا كان لهُ سوابق ويرسل ذلك الى الجهة التي قُبض عليهِ فيها في مدة قصيرة جدًّا لا تزيد على ٤٨ ساعة بعد القبض عليهِ فلا تطول مدة الحبس التحفظي اكثر من ذلك وكان قبلاً يحبس اياماً واشهرًا قبلما يعلم شيء من امرهِ

وعسى ان يزيد اهتمام الحكومة المصرية بهذا القلم وتجعل لهُ فروعاً في كل المديريات وتستخدمهُ في تحقيق الشخصية في اقلام التسجيل بدل الختوم التي يلعب بها المحامون والمزورون حسبما يشاؤون

هذا وقد صدَّرنا هذه المقالة بآثار انامل المسترغالتون منقولة عن كتابهِ الاول الذي نشرهُ في هذا الموضوع سنة ١٨٩٢

باب التقريظ والانتقاد

كتاب المحاماة

وضعهُ حضرة الاصولي الفاضل احمد بك فتحي زغلول رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية في المحاماة وتاريخها على تراخي الايام لهذا العهد وفيما اجتمع لها وللقضاء من الجوامع وما لزمها من الحقوق وما حق لها من الواجبات. فكان عمل المؤلف فاتحة هذا الباب بل كان هو سبَّاق غايات بمعنى انهُ لم يتقدمهُ متقدم عربي كتب في المحاماة سفرًا او جلَّى لها وجهًا فكأنما هو اليوم اثبت في سجل الدهر ان المحاماة برزت من ضمير الايام في بلاد العرب على الجملة وفي مصر السعيدة على التخصيص. وقد قلَّبتُ كتابهُ وتقلبت بين ابوابهِ ومطالبهِ فما وجدت الرجل الاَّ صادق العزيمة فيما جرَّد نفسهُ اليهِ اذ ترقَّت همة يراعهِ الى عهد اليونان والرومان العهيد ثم تحدَّرت بهِ الى هذا الجيل مجتازة وسط الاجيال غير واقفة بدار ولا مسلمة على ديَّار وما ذاك